

متابعة

تحوّلت جلسة لجنة الأشغال العامة النيابية التي كانت مخصصة أمس لمتابعة موضوع الكهرباء والتقنين القاسي والهدر العالي، إلى معركة بين نواب تكتل «التغيير والإصلاح» وكتلة «المستقبل». هدّد الفريقان بفضح فساد الكهرباء، من دون أن يفضحا أي شيء، لكنهما اتفقا على ضرورة المحافظة على طاولة الحوار من أجل الاتفاق على الناس!

# عراك لجنة الأشغال: تبادل الاتهامات بسرقة الك



أيضا الشوفي

فجأة فقد أعضاء لجنة الأشغال العامة النيابية أعصابهم. مشهد التضارب والشتيم بين النواب أمس كان كافياً لفضح كل شيء ولإثبات صوابية التحركات الشعبية القائمة؛ فالفساد يتحمل مسؤوليته جميع القوى الموجودة في السلطة، سواء كانت مشاركة فيه أو متسترة عليه، باعتراف القوى نفسها.

كذلك، أكد مشهد التضارب أنّ معركة الحراك الجديدة هي استهداف طاولة الحوار لمنع القوى السياسية من الوصول إلى اتفاق بينها من أجل إخضاع المواطنين. فما إن بدأ الخلاف صرخ أحد النواب محاولاً تهدئة الوضع «في طاولة حوار بكر، شو هالرسالة لي عم توصلوها؟»، لم يستجب أي من النواب لهذه المحاولة. وعندما احتدم الخلاف بينهم بانث الحقائق، وقف عضو كتلة «المستقبل» جمال الجراح وتوجّه إلى عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النائب زياد أسود قائلاً «واحد حرامي وسارق الكهريا»، ليجيبه الأخير «إنت لي سارق الكهريا، إنت ومعلمك». لم

يسكت الجراح عن اتهام أسود، فأجابه «إنتو سارقين البلد». استفز الأمر أسود فهذّر الجراح بفضحه: «ساختينك نحنا ما تفتح تمك»، فيسأله زميله في التكتل النائب نبيل نقولا قائلاً «رئيس اللجنة (قباني) مزور ومش دافع فواتيرو وبدو يعطل عمل البرلمان». هكذا إذا اتهم نواب تيار المستقبل أعضاء تكتل التغيير والإصلاح بالسرقة، ليرد هؤلاء باتهام مماثل، مهذدين بفضح فساد نواب «المستقبل».

فعلياً، لا نية لأحد من هؤلاء في فضح أي ملف، لكن ما حصل أمس يدخل ضمن المعارك السياسية التي تخوضها القوى لتحسين موقعها. فجميع هذه القوى تدرك أنّ ما صرخ به وزير المال علي حسن خليل أول من أمس صحيح: «اللحظة ليست لحظة تصفية حسابات جزئية، فالمكابرة توصل البلد إلى المجهول وإلى المزيد من الفراغ والتعطيل، وعلى الجميع أن يدرك أن المركب إذا غرق لن يسلم أي طرف من الغرق، لأن الجميع في

هذا المركب، على الجميع أن يذهب إلى الحوار الأسبوع المقبل بروح المسؤولية». وسط الشتائم المتبادلة في إحدى قاعات مجلس النواب، يصرخ أحد النواب غاضباً «يلعن أبوكم زعران»، ليؤكد مقولة الحراك الأولى: يسقط يسقط حكم الأزعرا! مشهد أمس أوضح للبنانيين كيف تتعامل قوى السلطة مع أبرز مشاكلهم الحياتية المتمثلة في أزمة الكهرباء التي يعاني منها الجميع. ثقباض على حسابهم، تتستر على ملفات فساد وتكشف جزءاً من ملفات أخرى لأسباب لا علاقة لها بالمصلحة العامة. قدّم النواب أمس دفعةً جديدةً وسبباً قوياً للحراك كي يستمر. ملف فساد الكهرباء مفتوح اليوم على مصراعيه، والمطلوب من الحراك أن يمنع القوى السياسية من «اللفة» الموضوع كما يحصل دائماً، وهو ما ستسعى القوى السياسية جاهدة إلى تحقيقه. مهمة الحراك لم تعد تقتصر على أزمة النفائات، بل باتت تطل مختلف الملفات الحياتية، وأولها فضح الذين دمّروا قطاع الكهرباء على مدى سنوات طويلة، فأوصلوا الأمر إلى ما هو عليه.

كيف بدأ الخلاف؟

جلسة لجنة الأشغال النيابية كانت مخصصة أمس لمتابعة موضوع الكهرباء والتقنين القاسي والهدر المالي، بحضور وزير المال علي حسن خليل ورئيس ديوان المحاسبة أحمد حمدان، وذلك على خلفية الاتهامات المتبادلة بين وزارتي المال والطاقة الشهر الفائت، حين ردّ المكتب الإعلامي لوزارة المال على وزارة الطاقة بجملة واحدة تثبت استخفاف السلطة بالشعب: «بيان وزارة الطاقة يشبه طاقتها في تأمين الكهرباء، وإن تكذب كثيراً فلن يغير الحقائق».

ما إن بدأت الجلسة، حتى بادر عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النائب حكمت ديب إلى اتهام رئيس اللجنة النائب محمد قباني بالكذب وتغيير الحقائق، قائلاً «منحكي هون شي وبيطلع لبرا بيصرح بالسرقة وبنالربعين حرامي»، مطالباً «بعرض محضر الجلسة السابقة وألا تكون الجلسة المقبلة سرية».

قباني رفع الجلسة بناءً على طلب من النائب قاسم هاشم، فعُلت أصوات نواب تكتل «التغيير والإصلاح»، وردّ عليهم نواب كتلة «المستقبل»، ليتطور الأمر إلى إشكال حاد بين أسود والجراح وتضارب ورشق بزجاجات المياه، بعدما توجّه الجراح إلى أسود بالقول «سد بوزك».

عقب رفع الجلسة، عقد النائب فادي الأعور مؤتمراً صحافياً مشتركاً مع النائبين حكمت ديب ونبيل نقولا أكدوا فيه أنّ «النائب محمد قباني رفع الجلسة من أجل عدم عرض الحقائق أمام اللبنانيين». كذلك أعلن نقولا أننا «أتينا لتوضيح الأمور أمام الرأي العام اللبناني، وتوضيح 3 أسئلة داخل اللجنة بعدما اتهمنا «المستقبل» بأموال متبخرة، و«المستقبل» كان من

الأساس غير موافق على وجود معمل في دير عمار».

من جهة أخرى، عقد أيضاً نواب «المستقبل» مؤتمراً صحافياً، فأكد الجراح أنّ «وزير المال عرض في الجلسة السابقة الوثائق والتواريخ المتعلقة بموضوع الطاقة، لكن وزارة



زيد أسود:

«إنت لي سارق الكهريا، إنت ومعلمك»



الطاقة رفضت إرسال العقد إلى ديوان المحاسبة، وهذا التجاوز يؤشر إلى صفقات معيبة»، ليكشف النائب كاظم الخير بدوره أنّ «ما عطل معمل دير عمار هو الفساد الذي ارتكب في التلزييم، فمن غير المقبول للعب بمشاعر اللبنانيين بهذا الشكل وحرف الانظار عن الفساد لتجبيش الشارع»، مؤكداً أنّ «ديوان المحاسبة هو المرجع الصالح لبتّ المخالفات».

هكذا إذا اتّعى الفريقان أنهما سيكشفان للبنانيين فساد ملف الكهرباء، إلا أنهما لم يكشفوا عن أي شيء، فقد غادر نواب «التغيير والإصلاح» من دون أن يعرضوا «الحقائق على اللبنانيين» أو يخبروهم عن فضيحة معمل دير عمار، ولحقهم نواب «المستقبل» الذين

تقرير

## المياومون: نرفض ابتزاز «كهرباء لبنان» عبرنا

توقفت، أمس، كافة أعمال الكهرباء في شركة «neuc»، إحدى شركات مقدمي الخدمات لدى مؤسسة كهرباء لبنان، التي تعمل ضمن دائرة الشياح والجنوب، وذلك بعدما علّق مياومو الشركة وجباتها أعمالهم احتجاجاً على عدم دفع رواتبهم المستحقة عن شهر أيلول.

ليست المرة الأولى التي تتأخر فيها الشركة عن دفع رواتب المياومين. الحجّة، بحسب المياومين، هي عدم دفع مؤسسة كهرباء لبنان مستحقات الشركة.

يلمح أمين سر لجنة المياومين بلال باجوق إلى «استخدام المياومين كوسيلة لابتزاز مؤسسة كهرباء

لبنان، لحثّها على دفع أكلافها»، قائلاً: «مش ذنبنا إنو بيتحاربوا مع بعض، ليه بدن يحطونا بالواجهة؟».

يقول باجوق إن وضع العمال لا يسمح بالتأخير، وإنهم أمام استحقاق المدارس وغيرها من الأكلاف التي تقع على عاتقهم عند بداية كل شهر، هذه الاستحقاقات ضاغطة ولا تحتمل».

ويقول مصدر في لجنة المياومين إن وفداً منهم اجتمع مع الإدارة، لكن هذه الأخيرة «لم تعط سقفاً محدداً لصرف الرواتب»، علماً بأن هناك حديثاً أنير حول تحديد الإدارة مدة 15 يوماً لصرف رواتب الموظفين. ويؤكد المصدر أن الإدارة قالت بشكل واضح: «مش أكيد بعد 15 يوم بتقبضوا»،

لافتاً إلى نيتهم بدء تنفيذ الاعتصام اليوم عبر «حضورهم إلى المؤسسة وامتناعهم عن العمل»، ومؤكداً رفض استخدامهم كوسيلة ضغط أو ابتزاز لتحصيل مستحقاتهم.

من جهتها، تقول مديرة شركة neuc كارلا عون، في حديث إلى «الأخبار»، إن الشركة أرسلت كتاباً إلى الموظفين يوم الجمعة الماضي أبلغتهم أن رواتب شهر أيلول ستتاخر نتيجة مشاكل مالية، «أمين خلال الأسبوعين المقبلين حل الأزمة».

تصرّ عون على القول إن الرواتب المتأخرة هي استحقاقات شهر أيلول فقط، «هناك شركات لم تصرف رواتب موظفيها منذ أشهر طويلة»،

سيمنتم المياومون عن مزاوله أعمالهم في الشركة اليوم



مضيضة: «ما زلنا في أوائل الشهر، هناك شركات تصرف الرواتب خلال منتصف الشهر». في ما يتعلق بمسألة «الابتزاز» الذي يثيره المياومون، تشير عون إلى أنه ليس من صلاحية المياوم البحث في سبب دفع المتأخرات، «هو

من مسؤولية الشركة فقط»، لافتة إلى «أن مؤسسة كهرباء لبنان هي زبون، والشركة تحترم خصوصية هذا الزبون، وفي حال كانت هناك مشاكل، فإن الشركة تلجأ إلى حلّها قانونياً»، مستنكرة «تكبيد المواطن الثمن عبر التعطيل غير المبرر».

من جملة الحجج التي يتمسك بها المياومون كذريعة للردّ على تأخير الشركة للرواتب هو «أن بقية الشركات تعاني ما تعانيه الشركة من تأخير في تحويل المستحقات من شركة كهرباء لبنان، إلا أن هذه الشركات لا تتأخر في صرف رواتبهم ولا تستخدمهم كوسيلة ضغط».

يقول مدير عام شركة «بيوتك»، التي